متحدون لرفعة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
3–4 ديسمبر 2026، جنيف

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

مبادئ العمل

مشروع قرار أولي

يونيو 2026

AR
CD/26/XX / DRX.X
الأصل: بالإنكليزية
للتشاور

وثيقة من إعداد
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
بالتشاور مع الأفرقة العاملة الفرعية التابعة للفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

Restricted

مشروع قرار أولي

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

مبادئ العمل

إنَّ مجلس المندوبين،

أُعدّ هذا القرار استنادا إلى القرار الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2022 بشأن مواجهة التحديات الحضرية ("تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما") وتنفيذا له، إقرارا باشتداد الضغوط الحضرية منذ اعتماد ذلك القرار. فقد أدى التحضر السريع، المتفاقم بفعل تصاعد آثار تغيّر المناخ، والأزمات الصحية، والهجرة، وانعدام الأمن، واتساع هوة عدم المساواة وعوامل الاستقطاب الاجتماعي، وغياب التخطيط الحضري والإدارة الحضرية في بعض البلدان، وانتشار البناء والتخطيط بطريقة عشوائية، فضلا عن عدم التقيّد بلوائح البيئة والبناء، إلى زيادة ضعف الملايين من القاطنين في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها. وتتطلب هذه المخاطر المعقدة والمترابطة أن يتطور العمل الجماعي للحركة ويتوسع بشكل عاجل للاستجابة للاحتياجات الحقيقية والمتزايدة للسكان المتضررين. وقد أرست الإرشادات والاستراتيجيات السابقة أساسا مهما، غير أن الفجوات في التنفيذ وحجم مواطن الضعف الحضرية الناشئة تتطلب تجديد الالتزام، وتوطيد التنسيق، وتعزيز التوافق مع الأطر العالمية والإقليمية، بما في ذلك استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 والخطط الإنسانية والإنمائية المرتبطة بها. ويسعى هذا القرار إلى إرساء القواعد والمبادئ الأساسية لتحديد المجالات الرئيسية التي تتطلب اتخاذ إجراءات وضخ الاستثمارات، وفقا لمهمتنا ومبادئنا.

وفضلا عن ذلك، يدعو هذا القرار إلى تعزيز الاستثمارات في الموارد البشرية والمالية والتقنية لضمان تمكين الجمعيات الوطنية من تنفيذ برامج وجيهة وشاملة للجميع ومستدامة في مجال تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وسيُرصد التقدم المحرز، وترفع عنه تقارير إلى مجلس المندوبين، وسيُعرض هذا الطموح الحضري الجماعي إبّان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين.

إذ يذكّر بالقرار الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام 2022 بشأن "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدما"، *ويعيد تأكيد* التزام الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بالعمل على نطاق واسع لمعالجة مواطن الضعف المتزايدة في المدن والبلدات في مختلف أنحاء العالم، *ويذكّر* بأن أعمال الحركة الرامية إلى الحيلولة دون الآثار الإنسانية للحروب في المدن ومواجهتها تخضع لأحكام القرار الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام 2022 بشأن "الحروب في المدن" وخطة عمل الحركة المرفقة به، والقرار والنداء الرسمي اللذين اعتمدهما في عام 2024 بشأن الحروب في المدن،

وإذ يسلّم بأن المجتمعات الحضرية تواجه المزيد والمزيد من المخاطر المتعددة والمترابطة التي تؤثر تأثيرا غير متناسب في الأشخاص المعرضين للخطر - ومن هذه المخاطر تغيّر المناخ، والكوارث، والظواهر الجوية المتطرفة (مثل موجات الحرارة الشديدة وما يترتب عليها من آثار في الصحة وسُبل العيش والمجتمع)، وتدهور البيئة، والتحضر السريع وغير المخطط له، والأزمات الصحية العامة، والنزوح، والهجرة، والإقصاء الاجتماعي، وتزايد النزاعات والعنف في البيئات الحضرية، وزيادة الاحتياجات الأساسية غير الملباة في المجتمعات المحلية الأشد فقرا وتعرضا للإقصاء، وصعوبة الحصول على السلع والخدمات الأساسية، والفساد، وضعف الأنظمة الديمقراطية،

وإذ يقرّ بأن بناء القدرة على الصمود في البيئات الحضرية يتطلب اتباع نهوج جامعة ومنسقة وشاملة للجميع، باعتبارها مجموعة من القرارات والإجراءات والعمليات المترابطة في جميع مجالات السياسات العامة، ترمي إلى الحدّ من أوجه عدم المساواة والضعف وتكون متجذرة في القيادة المجتمعية ومدعومة بشراكات مع السلطات المحلية والوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، من أجل تعزيز نوعية الحياة في المناطق الحضرية وحلّ المشكلات الاجتماعية،

وإذ يذكّر بأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل الحركة وركنا أساسيا من أركان العمل الإنساني الرامي إلى حماية الأرواح والكرامة والتخفيف من المعاناة الإنسانية "أينما وُجدت"، وهو ما أصبح يعني أكثر فأكثر المدن المكتظة بالسكان والمعرضة للمخاطر. وتقتضي المبادئ المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والعالمية بوجه خاص من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) معالجة أوجه الضعف المحددة التي يعاني

منها سكان المجتمعات الحضرية في وجه الكوارث والآثار الناجمة عن تغير المناخ وأوجه عدم المساواة، من خلال جعل العمل على الحدّ من المخاطر الحضرية وبناء قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود في الأجل الطويل أحد المظاهر التي تشكّل جوهر هويتها،

وإذ يذكّر أيضا بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعِدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني وبقيمتها المضافة في الوصول إلى أشد الفئات ضعفا والعمل معها، *وإذ يسلّم* بأن هذا الدور المساعِد يشكّل أساسا للتعاون القائم على المبادئ مع السلطات من أجل تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود،

وإذ يشدد على أن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والخطة الحضرية الجديدة، *وينوّه* بأن الجمعيات الوطنية تتمتع بموقع فريد وبالإمكانيات اللازمة من أجل المساهمة في مساعدة المجتمعات الحضرية، بفضل حضورها المحلي ودورها بصفتها جهات مساعِدة للسلطات العامة،

وإذ يحيط علما بأن مبادئ العمل وُضعت، تنفيذا للتكليف الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022، واستنادا إلى عملية تشاورية مكثفة قادتها أمانة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) وأرشدتها الجهود المنسقة لخمسة أفرقة عاملة فرعية تابعة للفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود بتوجيه من فريق القيادة الاستراتيجية،

يعتمد مبادئ العمل (المرفق 1) بصفتها الإطار الأساسي لتوجيه تنفيذ هذا القرار عبر الحركة؛

ويشجع كل الجمعيات الوطنية على التواصل والتعاون مع السلطات الوطنية والبلدية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والشبكات الخاصة بها على مستوى المدن لتعزيز اعتماد مبادئ العمل ودعم تفعليها على نطاق أوسع؛

ويدعو الجمعيات الوطنية إلى مواصلة تعزيز وضعها بصفتها جهات مساعِدة للسلطات العامة، والاستفادة من الآليات القائمة لضمان تعزيز المشاركة والشراكات على جميع المستويات، ولا سيّما على مستوى البلديات، من أجل دعم تنفيذ مبادئ العمل؛

ويطلب من كل الجمعيات الوطنية أن تقوم، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) وفقا لولايتيهما، بإدماج مبادئ العمل هذه إدماجا منهجيا في نماذجها التشغيلية واستراتيجياتها وبرامجها وشراكاتها، بما يتماشى مع أولوياتها التشغيلية وسياقات عملها وقدراتها، وبالاعتماد على آليات التأهب القائمة، ولا سيّما إطار الجمعيات الوطنية للتأهب ونهج التأهب من أجل الاستجابة الفعالة؛

ويدعو كل الجمعيات الوطنية إلى قيادة و/أو دعم عمليات شاملة للجميع داخل منظماتها على مستوى المجتمعات المحلية ومستوى المدن من أجل تكييف مبادئ العمل وفقا للسياق المحلي وتفعيلها، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لضمان المشاركة الحقيقية والفعالة للفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، فضلا عن الجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى التي تقدم الدعم لسكان المناطق الحضرية؛

ويشجع الجمعيات الوطنية على إعطاء الأولوية للتعاون مع السلطات البلدية والدول والشركاء في الحركة من أجل دعم الجمعيات الوطنية في هذه المساعي، بغية تمهيد الطريق لإقرار مبادئ العمل إبّان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)، بوصف ذلك خطوة رئيسية لمواءمة الأطر التنظيمية والسياسات المعنية وتعبئة الموارد والاستثمارات لبناء القدرة على الصمود في البيئات الحضرية، وفقا للمبادئ الأساسية؛

ويطلب من الاتحاد الدولي دعم الجمعيات الوطنية بإطار تشغيلي لتعميم مبادئ العمل ووضع عملية لاستعراضها وتنقيحها وتكييفها بانتظام وفقا للسياق المحلي، بهدف عرضها بعد ذلك على الدول والشركاء إبّان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين.

المرفق

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: مبادئ العمل بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

ديباجة - نحو مستقبل حضري قادر على الصمود

تشهد البشرية تسارعا في التحضر. فالمدن تدفع عجلة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، ولكن فيها تسود أيضا مظاهر الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية بشكل أكبر، مما يفضي إلى تحديات إنسانية واجتماعية وبيئية. ومن المناطق التي تشهد تنمية حضرية مستقرة إلى البيئات الحضرية الهشة للغاية، ومن التجمعات السكانية العشوائية إلى المدن الساحلية العملاقة، يعيش مليارات الناس في ظل ضغوط متصاعدة ناجمة عن التحديات المتعلقة بالصحة والمياه، والصدمات المناخية، وأوجه عدم المساواة، والإقصاء، وتراجع التماسك الاجتماعي. والمدن والبلدات أول من يكتوي بنار التغير المناخي، وهي المكان حيث تكون المعاناة من آثاره على أشدّها ومستمرة، وحيث تُتاح فرص حاسمة لدفع عجلة المساعي الرامية إلى التخفيف من آثاره، وتعزيز التكيف مع آثاره، وتعزيز القدرة على الصمود القائمة على مراعاة خصائص كل مكان.

وستزداد المخاطر المرتبطة بالعيش في البيئات الحضرية والضغوط الناجمة عن حجم الكوارث الحضرية وتأثيرها بالوتيرة ذاتها التي تولّد بها المدن الفرص والنمو والمعارف والابتكار.

وتعتمد أهمية الجمعيات الوطنية في هذا الواقع السريع التغيّر على قدرتها على التكيّف مع التحديات الحضرية وتقديم خدمات قادرة على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا. ولكل بيئة حضرية خصائصها؛ ولكن من المهم التمييز بين السياقات التي تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار السياسي، والسياقات التي تتسم بالتنمية والنمو، وكذلك بين المناطق الحضرية التي يكون فيها مستوى توفر الخدمات الأساسية عاليا أو متوسطا أو منخفضا.

وينطوي ذلك على فهم الضغوط الخارجية التي تؤثر في البيئات الحضرية والجمع بين تقييم للقدرات المتاحة في إطار البرامج والخدمات التي توفرها الجمعيات الوطنية في البيئات الحضرية وتحليل لوجاهتها استنادا إلى مؤشر لثقة المجتمع المحلي. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان تقييم قدرة الجمعيات الوطنية على التخطيط للحد من الأخطار الحضرية المتعددة تخطيطا أكثر أمانا وعدلا وإنصافا واستدامة. ولمواكبة هذا الانخراط المتزايد بآثار ملموسة، يجب أن يتطور الخطاب الحضري بحيث يجمع بين الإجراءات التقنية والمبادرات الاستراتيجية والقيادية.

وتقوم مبادئ العمل بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود مقام البوصلة المشتركة التي يهتدي بها الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى الطريق صوب تعزيز التأهب والاستعداد، وتعزيز نفوذ الجمعيات الوطنية ومكانتها باعتبارها جهات فاعلة مختصة تأخذ بمنظور شامل للمخاطر المتعددة، وتحديد مواطن القصور في الخدمات التي تؤدي إلى إقصاء وتهميش الفئات المعرضة للخطر، مثل النساء والفتيات والأطفال والشباب والمهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. وتكتسي هذه المبادئ أهمية بالغة بخاصة في المناطق الحضرية الأقل تطورا والتجمعات السكانية العشوائية، حيث يجب ترسيخ إمكانية وصول الجهات الإنسانية الفاعلة وقبولها والثقة فيها قبل حدوث الطوارئ أو الأزمات. ويقتضي ذلك مشاركة مبكرة ومستمرة وهادفة مع المجتمعات المحلية المتضررة، مع إيلاء الأولوية للمشاورات الشاملة للجميع، وبناء الثقة بصورة استباقية، ومراعاة وجهات نظر المجتمع المحلي في جميع مراحل عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

وارتكازا إلى مهام الجمعيات الوطنية وواقعها العملي، واستلهاما بإمكانات البيئات الحضرية، تعبّر مبادئ العمل بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود عن قناعة راسخة بأن تأثيرنا الجماعي مرهون بجودة طموحنا واتساق أعمالنا.

وتسعى مبادئ العمل التالية إلى إرشاد عملنا في البيئات الحضرية، مع ضمان الأخذ بنهج قائم على الأخطار المتعددة للتكيّف مع تعقيدات المدن واغتنام الفرص التي تتيحها.

وباعتماد قرار مجلس المندوبين هذا، ستتمكن الجمعيات الوطنية من القيام بما يلي، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية:

1- تسريع وتيرة الاستعداد والأعمال الحضرية الفعالة من خلال التعاون

تؤدي الجمعيات الوطنية دورا محوريا في تعزيز التأهب في المناطق الحضرية من خلال اضطلاعها بدور حلقة الوصل الجديرة بالثقة بين المجتمعات المحلية والسلطات والقطاع الخاص والجهات المعنية الرئيسية الأخرى. وتساهم الجمعيات الوطنية، من خلال إقامة حوار فعال وعلاقات متينة مع المسؤولين في المدن والجهات الفاعلة السياسية وقادة الرأي والحفاظ عليها، في ضمان التوصل إلى فهم مشترك للمبادئ الإنسانية وتأمين الدعم اللازم لاتخاذ إجراءات فعالة.

وتساعد الجمعيات الوطنية، من خلال الاتفاقات والشراكات المبرمة مسبقا (ولا سيّما مع سلطات المدن، ومع القطاع المالي لإتاحة المساعدات النقدية السريعة، ومع القطاع الخاص لدعم استمرارية تصريف الأعمال)، على تهيئة الظروف اللازمة لاتخاذ إجراءات استجابة موقوتة ومنسقة وقابلة للتوسع. ويتيح التعاون مع وسائل الإعلام والشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي أيضا تعزيز الثقة والاحتواء والحصول على ثقة الجمهور قبل الأزمات وخلالها وبعدها.

وفي بيئات حضرية تزداد تعقيدا على تعقيدها، حيث تتشابك المخاطر وتتداخل الأزمات في كثير من الأحيان، يجب أن يقترن التأهب بقدرة متينة على الاستجابة وتلبية الاحتياجات. وتجمع الجمعيات الوطنية بين جهات فاعلة مختلفة - مثل السلطات والشباب والأوساط الأكاديمية والشركات - من أجل تنظيم الجهود المبذولة حول أهداف مشتركة يُراد تنفيذها في مجال القدرة على الصمود، من خلال تحويل المبادرات المجزأة إلى نهوج متسقة تشمل المدن بأسرها.

وتتيح الجمعيات الوطنية، من خلال ربط أعمالها بمقتضيات الواقع المحلي وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات، اتخاذ إجراءات استجابة أكثر فعالية وقدرة على التكيف وشمولا للجميع في وجه الأزمات المتتالية والمتفاقمة التي تتسم بها البيئات الحضرية اليوم.

2- تحقيق التميز في مجال المشاركة المجتمعية بما يتناسب مع خصائص المجتمعات الحضرية، من أجل ضمان التماسك والاحتواء والمشاركة المجدية

تدرك الجمعيات الوطنية الخصائص والديناميات التي تنفرد بها المجتمعات الحضرية وتعمل على تسخيرها لتكييف خدماتها مع الاحتياجات المتغيرة. ويقتضي تحقيق ذلك الأخذ بنهوج مرنة وتكيفية وملائمة للسياق تراعي التنوع الحضري، بالاستعانة بنتائج عمليات تقييم المخاطر وحصر الجهات المعنية ووضع أنظمة لجمع تعقيبات المجتمعات المحلية لضمان أن تظل جميع الإجراءات المتخذة شاملة للجميع ومشروعة ومنفذة بقيادة المجتمع المحلي. وتميل الروابط المجتمعية التقليدية إلى أن تكون أقل تماسكا ويتشكّل قوام المجتمعات الحضرية على أساس هويات مختلفة لا تقتصر على الحدود الجغرافية فحسب، ولذلك يجب أن تكون الجمعيات الوطنية على دراية بهذه الأمور ومجهزة تجهيزا جيدا لتحديد مواطن الضعف المحددة التي يعاني منها سكان المناطق الحضرية ومواجهتها، فضلا عن الرؤى والمساهمات الفريدة التي يمكن أن تقدمها كل جماعة أو فئة في المساعي الرامية إلى بناء القدرة على الصمود.

3- قيادة ودعم التعاون الشامل للجميع مع الجهات الحضرية المعنية وبناء التحالفات معها

يهيئ التأهب والاستعداد بفعالية للجمعيات الوطنية الظروف اللازمة للعمل بصفتها جهات إنسانية فاعلة محايدة وغير متحيزة ومستقلة تكون همزة وصل موثوقا بها بين المجتمعات المحلية ومتخذي القرارات، وتعزز الثقة والاحتواء والتماسك في المناطق الحضرية المنقسمة أو التي يسودها عدم المساواة. فهي تقيم حوارات بين جهات فاعلة متعددة، منها السلطات والشباب والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، بشأن الأهداف المشتركة لتعزيز القدرة على الصمود، موحدة الجهود بعد تجزئتها على مستوى المدن برمتها للحد من مواطن الضعف والمخاطر وتعزيز القدرات، بما في ذلك في مجالات التنسيق والتكامل والتأهب والاستعداد.

وتعمل الجمعيات الوطنية، من خلال فروعها في المدن، على توطيد دورها بصفتها جهات فاعلة رئيسية في المجالين الإنساني والإنمائي، إذ تعمل على صياغة السياسات وتؤثر في الأولويات من حيث الاستثمار، وتشكّل همزة وصل تربط بين المجالين الإنساني والسياسي. ويرمي الاستثمار في تعزيز البصيرة السياسية لفروع الجمعيات الوطنية في المدن وقدرتها على التعامل مع ديناميات القوى في المجتمعات الحضرية إلى تمكين الجمعيات الوطنية من تقديم خدمات ملائمة للسياق المحلي ومؤثرة. وتضمن فروع الجمعيات الوطنية، من خلال المشاركة بثقة في عمليات الحوكمة الحضرية والتخطيط الحضري، استرشاد مساعي التحول الحضري المستدام بالمبادئ الإنسانية، ومساهمة قادة الجمعية الوطنية في رسم ملامح القرارات الرئيسية الرامية إلى الحدّ من المخاطر ومواطن الضعف.

4- إعطاء الأولوية لبناء الثقة وإحداث التأثير المنشود لتحقيق التميز التشغيلي

تتطلب الهشاشة الحضرية تكريس وقت طويل لضمان أن تفهم الجهات الفاعلة السياسية والأمنية ووسائل الإعلام التقليدية ومجموعات النفوذ الأخرى الدور المساعِد للجمعيات الوطنية في الميدان الإنساني، فضلا عن الدور القائم على المبادئ والقيمة للجمعيات الوطنية في تحقيق التميز التشغيلي. وفي هذه السياقات، يكتسي بروز هوية الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتعزيز احترامها، والنهوض بالعمل الإنساني القائم على المبادئ وتطبيقه، أهمية بالغة لا تقل عن أهمية الاضطلاع دائما بتقديم خدمات عالية الجودة ومحايدة وغير متحيزة ومستقلة تركز على المجتمعات المحلية وتستند إلى معارف واسعة وخبرة مثبتة وقدرة قوية على التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة الحضرية.

ويرسي بناء القدرات المحلية الموثوق بها وإظهار الكفاءة في بيئات المدن المعقدة أساسا لنيل اعتراف البلديات والجهات المجتمعية المعنية وثقتها.

5- تبني التطوع الحضري القابل للتكيف والشامل للجميع وتوسيع نطاقه

توسِّع الجمعيات الوطنية فرص التطوع عن طريق نماذج مرنة، منها مثلا المتطوعين المجتمعيين، والمتطوعين الرقميين، والخبراء المتخصصين، والمبادرات التي يقودها الشباب، والتطوع المتناهي الصغر، مع الحرص على صقل المهارات وضمان سلامة المتطوعين وتقديرهم وصون حُسن حالهم. وهذه العناصر ضرورية لتعزيز مسارات طويلة الأمد للمشاركة في تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.

ومن المهم بوجه خاص من الناحية الاستراتيجية إتاحة فرص تطوعية للأشخاص الذين يعيشون في بيئات شديدة الضعف، إذ يتطلب احتمال حدوث الكوارث والأزمات حشد قدر كبير من الدعم والمساهمات من المجتمعات المحلية. ويعزز هذا النهج إمكانية الوصول والقبول والمشاركة داخل المجتمعات المحلية نفسها ويوطد التماسك الاجتماعي والتمثيل.

6- الاستثمار في تعزيز القدرات لإقامة شراكات استراتيجية من أجل تحقيق تأثير واسع النطاق

تتطلب البيئات الحضرية إقامة شراكات متعددة الأطراف، بدءا بالمجتمعات الحضرية نفسها. ومشاركة سلطات المدن ضرورية لتأمين الإرادة السياسية وإمكانية الوصول والسلامة والأمن، ويجب أن تستند إلى شراكات قائمة على القيمة. وينبغي للمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر أن تتحول من جهات سلبية تتلقى المساعدات إلى جهات شريكة نشطة في مجال تعزيز القدرة على الصمود، بحيث تتخذ مكانتها بصفتها جهات معنية أساسية في مجال وضع الحلول المستدامة وتنفيذها.

وتكتسي مشاركة القطاع الخاص الأهمية نفسها، سواء من حيث استمرارية الأعمال أو المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورا رئيسيا في السياق الحضري المتنوع والمتخصص للغاية، مما يجعل التنسيق والتعاون معها ضروريان لزيادة الكفاءة والفعالية. ويظل التعاون المستمر والأخلاقي مع وسائل الإعلام وقنوات الاتصال المتاحة، سواء عن طريق المنابر المنظَّمة أو الرسمية (التواصل الرسمي) أو التفاعلية التي تقودها المجتمعات المحلية (وسائل التواصل الاجتماعي)، ذا أهمية حاسمة لضمان إسهام المعلومات الدقيقة والصادقة في تيسير أنشطة الاستجابة للكوارث وبناء القدرة على الصمود. ويجب أن تكون هذه الشراكات عملية المنحى ومنصفة وأن تؤدي إلى تدابير عملية تحسن ظروف المعيشة في المجتمعات الحضرية.

7- ضمان ملاءمة الخدمات الحضرية المسترشدة بالمخاطر للمستقبل وتوسيع نطاقها

إقرارا بأن إدارة المخاطر الحضرية تتجاوز الحد من مخاطر الكوارث، يجب على فروع الجمعيات الوطنية في المدن أن تطبِّق تحليلات ونهوجا تقوم على أخطار متعددة تشمل الصحة (ولا سيّما الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي)، والأمن المائي، ومواطن الضعف المجتمعية، والهجرة والنزوح، وتواجه بفعالية الضغوط الناجمة عن أوجه عدم المساواة، والتهميش، ونقص الاتساق، وانعدام الأمن. وفضلا عن ذلك، يجب على الجمعيات الوطنية أن تعمل على ترشيد خدماتها التقليدية وضمان ملاءمتها للمستقبل، عن طريق دمج تدابير التكيّف مع المناخ، والإجراءات الاستباقية، والحلول القائمة على الطبيعة لمعالجة مواطن الضعف المتزايدة في المناطق الحضرية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للجمعيات الوطنية تعزيز الخدمات القائمة في البيئات الحضرية، مثل العيادات، ومراكز الدم، والمختبرات، وخدمات الإسعافات الأولية وإعادة التأهيل، بجعلها قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات. ويشمل ذلك الاستفادة من خبرات الموارد البشرية لتكييف الخدمات للاستجابة للطوارئ، مثلا عن طريق إنشاء مستشفيات ميدانية وعيادات متنقلة وخدمات للرعاية المنزلية. وتُعدّ المرونة والقدرة على التكيف والابتكار عناصر جوهرية لضمان ملاءمة هذه الخدمات للمستقبل.

8- بناء المهارات لإطلاق العنان للابتكار وتعزيزه في مجال تعبئة التمويل والموارد لفائدة العمل الإنساني في المناطق الحضرية

تكمِّل الجمعيات الوطنية التمويل التقليدي القائم على المنح بأساليب مبتكرة لتعبئة الموارد، منها مثلا التمويل المختلط، وفرص الاستثمار على مستوى المدن، والتمويل من القطاع الخاص، والاستثمار القائم على التأثير، وآليات التأمين. وسيتيح بناء الكفاءة في مجال الانتفاع بالأشكال الجديدة والمتنوعة من آليات تعبئة الموارد والحوار مع الجهات الفاعلة الرئيسية والناشئة، مثل فروع الجمعيات الوطنية في المدن، تأمين موارد يمكن التنبؤ بها لتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، مع صون القيم الإنسانية والاستقلال.

9- تعميم التفكير النُظُمي في جميع مجالات العمل الحضري

تراعي الجمعيات الوطنية مسألة قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود بصفتها منظورا أساسيا في جميع الاستراتيجيات والعمليات، وتعالج أوجه عدم المساواة والمخاطر المترابطة والصدمات المستقبلية بشكل منهجي، وتقيم مدى ملاءمتها لمواجهة التحديات الحضرية.

وتنمي فروع الجمعيات الوطنية في المدن قدرتها على تحديد مستويات التدخل المناسبة داخل المنظومات الحضرية المعقدة، مع الاعتراف بأن التأثير غالبا ما يتجاوز أسوأ سيناريوهات المخاطر. ويمكنها، عن طريق مواءمة تقديم الخدمات مع التخطيط الحضري والاستفادة من البحوث والبيانات والرؤى الاستشرافية، أن تتنبأ بالمخاطر وتتعاون مع الجهات المعنية للحد من مواطن الضعف وتعزيز التأهب والاستعداد لمواجهة الكوارث والأزمات الكبرى.

ويكتسي ربط العمل المجتمعي بالأنظمة البلدية أهمية أساسية في التحول من أنشطة الاستجابة إلى بناء القدرة على الصمود على مستوى المدن بشكل استباقي.

10- إدراج البيانات والرؤى والأدلة في صميم عملية اتخاذ القرارات الحضرية

تستثمر الجمعيات الوطنية في إقامة شراكات مع الجامعات وشركات التكنولوجيا ورواد الأعمال الاجتماعيين والحكومات المحلية في مجال البحث والبيانات لبناء قاعدة من الأدلة ترشد وضع البرامج وأنشطة المناصرة. وتعزز الجمعيات الوطنية تأثيرها في وضع السياسات والخطط الحضرية عن طريق توثيق الممارسات الصائبة وغير الصائبة على السواء.

وتُعزِّز فروع الجمعيات الوطنية على مستوى المدن بفضل تنمية القدرات الرقمية والتقنية والتنظيمية وتبادل المعارف عن طريق التعلم المتبادل بين الأقران ومنصات المشاركة العالمية. وسيؤدي تسريع التعلّم الجماعي إلى نمو الجمعيات الوطنية معا لتشكّل شبكة مترابطة وقابلة للتكيف جاهزة لمواجهة تحديات حضرية معقدة.

11- تسخير جهود الدبلوماسية الإنسانية والاستفادة منها من أجل إحداث التحول المنشود

توسِّع الجمعيات الوطنية وتعزز رأسمالها ومهاراتها في مجال الدبلوماسية الإنسانية للتأثير في وضع السياسات والخطط الحضرية، مما يضمن الاعتراف بالقدرة على الصمود والإنصاف والاحتواء بصفتها مسؤوليات مشتركة.

وتقدِّم الجمعيات الوطنية خدماتها لا بصفتها جهات مستجيبة فحسب، وإنما بصفتها أيضا جهات شريكة استراتيجية تساعد على تشكيل كيفية استعداد المدن للصدمات والأزمات وإدارتها والتعافي منها، مما يرتقي بمكانة الجمعيات الوطنية من مصاف الجهات الشريكة التشغيلية إلى مصاف الجهات الوسيطة لإقامة الحوار ووضع المعايير في مجال القيادة والحوكمة على المستوى المحلي. وتظل الجمعيات الوطنية محايدة وغير متحيزة في السياق السياسي، مع التركيز على إضافة قيمة مع كل تفاعل.

ويساهم تعزيز دور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعِدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني في ترسيخ مكانتها بصفتها شريكا مفضَّلا يُستعان به في مواجهة مواطن الضعف في المناطق الحضرية والحدّ من التعرض للأخطار والمخاطر. ويتوقف تحقيق هذه الإمكانات على إقامة علاقات متينة وتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مؤاتية للأخذ بنهوج شاملة لجميع الجهات الحكومية وفئات المجتمع. ولهذا الغرض، ينبغي للجمعيات الوطنية زيادة وتعميق قدراتها في مجال الدبلوماسية الإنسانية والمناصرة في المجال التشريعي، بوسائل تشمل وضع استراتيجيات للمناصرة وخطط للمشاركة في العمل. وينبغي للجمعيات الوطنية أن تعمل على تسخير دورها المساعِد للتواصل والتعاون بانتظام مع السلطات العامة في بلدانها لضمان تمكينها من فهم هذا الدور بوضوح والمناصرة لوضع أطر قانونية وتنظيمية وطنية شاملة تتضمن أحكاما تنص على التنسيق على جميع مستويات الحكومة وتنص رسميا على الاعتراف بالدور المساعِد لهذه الجمعيات الوطنية وتيسّر اضطلاعها به. وتتيح هذه الأطر والمشاركة المستمرة بالتالي إقامة شراكات فعالة وقائمة على الثقة مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وينبغي للجمعيات الوطنية أيضا أن تسخّر دورها المساعِد للتأثير في عمليات وضع السياسات الحضرية وعمليات التخطيط الحضري، سعيا إلى تعزيز الاستعداد القانوني اللازم للاضطلاع بالعمل الحضري.

وفضلا عن ذلك، يمكن أن تساعد المحافظة على العلاقات مع السلطات المحلية، وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون معها من خلال إبرام مذكرات تفاهم أو اتفاقات أخرى، على إضفاء الوضوح على أدوار الجمعيات الوطنية ومسؤولياتها، وعلى تعزيز فهم السلطات العامة للدور المساعِد للجمعيات الوطنية، وضمان قدرة الجمعيات الوطنية على العمل وتنفيذ أنشطتها وعملياتها وفقا للمبادئ الأساسية في جميع الأوقات.

12- المناصرة لإشراك الشباب والقيادة الشبابية

تنمي الجمعيات الوطنية ثقافة الفضول والإبداع، وتمكّن الشباب والمتطوعين من المشاركة في تصميم الحلول الجديدة واختبارها. وتناصر للتجارب الجريئة - مع تقدير حالات النجاح والفشل بصفتها فرصا للتعلم - وتقيم شراكات مع الأوساط الأكاديمية والمبتكرين من القطاع الخاص لتوسيع نطاق التأثير، ولا سيّما من خلال الاستفادة من ريادة الأعمال الاجتماعية على مستوى الجمعيات الوطنية والمجتمعات المحلية على حدّ سواء.

ويبرز التقاطع بين ريادة الأعمال الاجتماعية وتعزيز القدرة على الصمود كمسار واعد يمكن اتباعه لإحداث تغيير مستدام في عصر يتسم بتحديات لا تفتأ تتغير باستمرار وباحتياجات مجتمعية آخذة في التطور، ولذلك ينبغي اعتماد

المناصرة لإشراك الشباب والمتطوعين والقيادة الشبابية والتطوعية والترويج لها على نطاق واسع من أجل مساعدة المجتمعات الحضرية على تعزيز قدرتها على الصمود، ومساعدة الجمعيات الوطنية على زيادة استدامتها المالية.

ملاحظة ختامية: تحديد أهداف تتناسب مع التحديات وتَتَبُّع التقدم المحرز في تعزيز قدرة المدن على الصمود

سيقتضي تفعيل مبادئ العمل المذكورة آنفا من الجمعيات الوطنية قياس تأثير عملها في مجال تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، وتقديم تقارير في ذلك الشأن، مع السعي بنشاط إلى جمع تعقيبات المستفيدين من خدماتها. وستحدِّد الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي، قدراتها واحتياجاتها الأكثر إلحاحا للمضي قدما في الأخذ بهذه المبادئ ووضع خطط عمل مناسبة لسياقاتها المحددة، مشفوعة بأهداف واقعية وقابلة للتحقيق. وسيُعاد النظر في هذه الأهداف بانتظام بالتزامن مع نمو الطموحات والمعارف والقدرات. وسيتطلب تحقيق رؤيتنا إحداث تغيير في طريقة التفكير، والنهج المتبع، وتخصيص الموارد اللازمة، مع ضمان تضافر الجهود الجماعية في جميع مراحل التنفيذ.